مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد الرابع
يناير 2014م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

1 – د . ميلود عمار النفر
2 – د . عبد الله محمد الجعكي
3 – أ . سالم حسين المدهون
4 – أ . سالم مفتاح الأشهب

استشارات فنية وتصميم الغلاف . أ/ حسين ميلاد أبو شعالة

بحوث العدد

- الشباب ومشكلات المجتمع " الأسباب وسبل مواجهتها" .
- المؤاجرة أو الإجارة في الشريعة الإسلامية .
- رؤية إلى العامل النحوي من خلال المعنى .
- العملية التدريسية بين الطرائق والاستراتيجيات .
- القراءات التفسيرية .
- الأسس واللوغرتيمات وخواصها الأساسية وطرق تقديمها وعرضها وتدريسها لغير المتخصصين .
- التقديم والتأخير بين عناصر الجملة ودوافعه الدلالية .
- مشكلات التربية العملية بالجامعة الأسمرية الإسلامية .
- تقويم مستوى أداء الطالب المعلم ببعض أقسام التربية البدنية بجامعتي المرقب والجبل الغربي .
- اختلاف النحاة في "حاشا" التنزيهية بين الاسمية والفعلية "استعراض المذاهب وأدلتها" .
- الأثر الدلالي للحذف في نماذج من شعر الفزاني .
- الأحكام الاجتهادية وعلاقتها بالمقاصد الشرعية"دراسة أصولية" .
- من وجوه التوسع في العربية "عرضا وتتبعا" .

- أثر اختلاف مطالع القمر في بدء الصيام والإفطار .
- جماليات البنية الإيقاعية في القرآن الكريم "دراسة في الجزء الأخير من سورة مريم" .
- الفكر الوسواسي والسلوك القهري" المفهوم – الأنواع – أساليب العلاج" .
- Financial Disclosure in the annual reports of Libyan Banks from Users' perspectives .
- Investigating grammatical mistakes in liyan learners written discourse in al mergeeb university .
- Teaching pre- service teachers critical reading through the newspapers .
- Using blogs in English language teaching and teacher education programs .

الافتتاحية

مع إطلالة العدد الرابع من مجلتكم الناشئة "مجلة التربوي" نجدد العهد مع قراء المجلة الكرام بأن تكون دوما ملتزمة بنشر الجديد والمفيد والهادف من الأبحاث العلمية التربوية إيمانا منها بأن كلية التربية عبر منبرها المتمثل في مجلتها "التربوي" تعتبر قلعة ومنارة يشع نورها في ربوع بلادنا الحبيبة .

إن أعضاء هيئة التحرير بالمجلة ، وأسرة تدريس كلية التربية الخمس تتوجه بالشكر الجزيل لكل من أسهم ويسهم في مساعدة المجلة في تحقيق الهدف المنشود، وبخاصة الأساتذة الفضلاء الذين استقطعوا من وقتهم الثمين لقراءة البحوث فأفادوا الباحثين والمجلة بملحوظاتهم القيمة، التي تثري البحث، وترفع من قيمة المجلة في الأوساط العلمية .

ونحن إذ نسير في هذا الدرب يحدونا الأمل بأن نكون من الذين أسهموا في خلق الإنسان المؤمن والمربي الفاضل المتمسك بقيم الدين والأخلاق الكريمة .

هيئة التحرير

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

د/ صالح حسين الأخضر
كلية التربية – الخمس / جامعة المرقب

كثيرا ما يذكر النحاة العامل ويريدون به ما أوجب حركة إعرابية ظاهرة في آخر الكلمة المعربة، أو مقدرة إن تعذر ظهورها، ولولاه ما تغير أواخر الكلم، وهو رأي جمهور النحاة، ولهذا فإنهم يعرفون الإعراب بأنه : تغير أواخر الكلم لمقتضى العامل، قال ابن مالك في تعريف الإعراب :" ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[1] ، وقال الشيخ خالد الأزهري في تعريف المعرب هو: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا"[2] ، بمعنى أن العامل يقتضي معنى في اللفظ تدل عليه علامة الإعراب ، أو هو سبب لظهور تلك العلامة ، والمعنى واحد وهو أن العامل مؤثر فيما بعده ، وتكون العلامة دالة على المراد .

ومعنى العمل في اللغة بفتح الميم المهنة ، وهو بمعنى الفعل قال ابن منظور: "والعمل : المهنة والفعل والجمع أعمال"[3] ، وتكون بمعنى الصنعة قال الفيومي المقري : " أعملُه عملا : صنعته "[4] ، وأطلقه المولى عز وجل على

---

[1] . شرح التسهيل 1/33 .
[2] . شرح التصريح على التوضيح 56/1 .
[3] . لسان العرب "ع م ل" 475/11 .
[4] . المصباح المنير " ع م ل " 222/1 .

جامعي الزكاة فقال ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾[1] ، ويطلق على الأمراء فيقال: عامل مصر أو العراق وغيرها ، وهو في مقابل الفعل، إلا أن بينهما خصوص وعموم وفي تاج العروس عن الراغب الأصبهاني :" العمل : كل فعل يصدر من الحيوان بقصده ، فهو أخص من الفعل ؛ لأن الفعل قد ينسب إلى الحيوانات التي يقع منها فعل بغير قصد ، وقد ينسب إلى الجمادات ، والعمل قلما ينسب إلى ذلك ، ولم يستعمل في الحيوانات إلا في قولهم : الإبل والبقر العوامل "[2] ، والعامل: اسم فاعل من العمل ، واسم الفاعل يفيد أمرين معا : نوع الفعل الذي أحدثه الفاعل، وفاعل الفعل الذي وقع على المعمول، وله تأثير على مسمى اللفظ قبل تأثيره اللفظي، وما ظهور الحركة إلا لتدل على ذلك الأثر.

وأما في اصطلاح النحاة فهو اللفظ الجالب للحركة الإعرابية سواء أكانت ظاهرة أو مقدرة ، وهو جالب لتلك الحركة ومسببها ، وثار جدل كبير بينهم في ماهية هذا العامل ، وهل له وجود حقيقي ، أم من خيال النحاة ، ومن خلال تتبع آ راء النحاة يمكن حصر هذه الآراء في المذاهب الآتية :

1 – وجود هذا العامل :

يؤكد علماء النحو القدامى وجود هذا العامل وعلى رأسهم سيبويه ففي عدة مواضع من الكتاب يثبت وجود العامل فيقول :" وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل "[3] ، وقال : فحرف

---

[1] . التوبة الآية 60 .

[2] . تاج العروس للزبيدي 56/30 .

[3] . كتاب سيبويه 13/1 .

الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول "[1] ، وقال :" وأما العامل فيه فبمنزلة هذا عبد الله"[2]، وقال:" وكان العامل فيه ما قبله من الكلام "[3] ، وصرح به المبرد في مواضع كثيرة منها قوله :"واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه"[4] ، ويقول :" فقدم التمييز لما كان العامل فعلا "[5] ، وخصص لها ابن السراج بابا ذكر في أوله " ذكر العوامل من الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف "[6] ، وألف أبو علي الفارسي كتابا سماه "مختصر عوامل الإعراب" كما ألف الجرجاني كتابا آخر سماه "العوامل المائة" ، ولا زال علماء النحو يتعاملون مع العامل معترفين بوجوده .

2 – عدم وجود هذا العامل .

من النحاة من رفض وجود العامل أصلا وعلى رأس هؤلاء ابن مضاء القرطبي الذي شن حملة على النحاة وحذا حذوه بعض المعاصرين مثل د/ إبراهيم مصطفى ، وعبد المتعال الصعيدي ، وشوقي ضيف وغيرهم ممن نادوا بحذف العامل من مصطلحات النحو ، وقد دعاهم إلى ذلك رؤيتهم أن المتكلم ذاته هو العامل ، واللفظ لا عبرة له ، يقول ابن مضاء القرطبي في كتابه " الرد على النحاة " مقتنصا جملة قالها ابن جني في كتاب الخصائص وهو قوله :" وأما في الحقيقة

---

[1] . كتاب سيبويه 128/1 .

[2] . المصدر نفسه 61/2 .

[3] . المصدر نفسه 331/2 .

[4] . المقتضب 36/3 .

[5] . المصدر نفسه 37/3 .

[6] . الأصول 51/1 .

ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[1] ، وفي رأيي أن ابن جني لم يخرج عن إجماع النحاة في قولهم بالعامل ، لأن جميع كتبه يتعامل فيها مع العامل كما يتعامل جميع النحاة ، وقبيل النقل الذي نقله عنه ابن مضاء من كتاب الخصائص قسم العامل إلى قسمين : معنوي ولفظي، وقوى المعنوي على اللفظي، وعلل ذلك بقوله:" ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، يرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[2] ، وأما ما نقله عنه ابن مضاء فإنه يفرق فيه بين ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب ، وبين ما يقوم به المتكلم ولو كان مخالفا للمقتضى .

ولإثبات العامـل أو رفضه لا بد من تمحيـص وتدقيق في المسألة على رغم

---

[1] . كتاب الرد على النحاة 77 .

[2] . الخصائص 109/1 .

قول جمهرة النحاة ، فالمتفحص لمفردات اللغة يجد أنها لا تعدو أن تكون أصواتا صادرة عن جهاز النطق، وهذه الألفاظ تستوي مع بعضها في التأثر والتأثير إن كان هناك بينهما ذلك التأثير، فلا فضل للفعل على الاسم والعكس، فكلاهما ملفوظ به، ووقع عليهما أثر اللافظ، وهذه الأصوات عبارة عن رمز يحول الجوامد والحوادث إلى معان ، فلو طرح لفظ على إنسان لم يكن له معنى يصاحبه فلا يعدو ذلك اللفظ عن مجرد التصويت به كبعض المركبات المبهمة ، فألفظ اللغات الأخرى لمن لا يفهمها إنها مجرد ضوضاء لا يستفيد سامعها شيئا ، وبالتالي فإن الألفاظ في ذواتها ليست بعوامل، فهي غير مؤثرة ولا متأثرة ، وإنما التأثير والتأثر كامن في معانيها التي تدل عليها، وبالرجوع إلى تقسيم النحويين للكلمة فإنها لا تخلو من ثلاث : إما اسم، وهو ما دل على ذاتٍ جثة كالإنسان والحيوان، والجمادات، أو معنى ليس بجثة كالحلم والصبر والحياء والتواضع وغيرها ، وإما أن تدل على حدث وقع أو سيقع أو مطلوب وقوعه ، وهذه الثنائية هي الأساس ، فالكون كله إما ذوات ، أو أحداث لهذه الذوات ، فيعبر عن الذوات بالأسماء ، وعن الأحداث بالأفعال، ولكن اللغة في بعض الأحيان احتاجت إلى رابط يربط بينهما وهو الحرف ، فيسند الاسم إلى الاسم فنقول : زيد القادم ، ويسند الفعل إلى الاسم فنقول: قدم زيد دون الاحتياج إلى رابط، ولو قلت : ضربت بالعصا ، فلا نستطيع أن نقول: ضربت العصا؛ لأن العصا آلة مستعملة، ولا يصح أن يقع أثر الضرب عليها كما نقول:ضربت زيدا، فلا بد من وجود رابط يبين الصلة التي بين الحدث وهو الضرب، وبين العصا،فجيء بالحرف وهو الباء الدال على الاستعانة، فالحرف صلة بين الطرفين،وقد يحمل مضمون الفعل فيؤدي عمله كـ"إن" الناصبة، هي في معنى الفعل أؤكد، ولنرجــع إلى ما هو المؤثــر الحقيقي فيختلــف لأجله

الكلام .

إن المؤثر الحقيقي في الإعراب معاني تلك الألفاظ، فما كان في الواقع يصل أثره إلى غيره فإن الرمز الذي يدل عليه مؤثر أيضا، كالضرب فهو مؤثر على مضروب ولا شك ، ففعله متعد إلى آخر يظهر عليه أثره ، إذ أن "ضرب" لو لم تدل على ضَربٍ قد وقع فعلا ، فهي صوت لا يستوجب ضاربا ولا مضروبا ، وما مجيء الفاعل والمفعول إلا لضرب قد وقع ، وبذلك فلا تأثير للصوت دون ربطه بالواقع، وعكس ذلك الفرح فإنه يخص ذاتا بعينها صدر منها، ولا يتعداها إلى غيرها، فالمقابل له في اللفظ غير متعد أيضا، ولو كانت الألفاظ هي العاملة لاستوت جميع الأفعال في العمل، والذي يرفع وينصب في الظاهر هو المتكلم ، فالذي رفع "زيدٌ" في: قام زيد هو المتكلم ، وهو بنطقه هذا وافق مقتضى ما يقتضيه التركيب ، ومن نصبه - وكان مخالفا لقواعد نطق العرب - فقال : قام زيدًا ، ومقتضى النطق العربي أن يكون مرفوعا ، فالناصب هو المتكلم أيضا، ولكنه خالف بنطقه ما يقتضيه التركيب ، ومن هنا نحاول أن نفرق بين العامل النحوي "اللفظي"، والعامل الحقيقي الذي هو المؤثر الحقيقي، وإنني أرى أن الفرق بينهما فرق جوهري، فالعامل اللفظي يختص بالألفاظ ، ولا يتعداها إلى الذوات ، سواء أكانت عاملة أم معمولة ، فعلامات الإعراب التي هي في حقيقتها إشارات ودلائل يتأثر بها اللفظ دون الذات فلو قلنا : ضرب زيد ، فاللفظ "ضرب" رمز يدل على حدث – وهو الضرب - ، والضرب حقيقته فعل وقع على مضروب ، ولا شك في ذلك؛ لأن الفعل أثر تفاعل بين اثنين، بغض النظر عن العدد، سواء أكان بالفاعلين أو المفعولين، فـ"زيد" بدون علامة الإعراب لا يعرف أهو فاعل أم مفعول؛ لأن الجملة في حالة إخبار، لا مشاهدة للواقــع ، وبكل تأكيد صورة الواقع

لا تحتمل إلا أن يكون "زيدا" فاعلا أو مفعولا ، ولو قلنا : زيدٌ بالرفع لفهم منه أنه الفاعل؛ لأن العربي رفع الفاعل ولم ينصبه ، ولو نصبه أو جره لكان كذلك ، فبالرفع وافق الواقع فما كان فاعلا حقيقة فاعلا لفظا ، وإن كان مفعولا ونطق به مرفوعا نحو: ضرب زيدٌ ، لصح اللفظ، ولكنه لم يوافق الواقع ، فـ"زيدٌ" معمول لـ"ضرب" بالفاعلية ، إذ وقع منه الفعل لا عليه رغم نصبه من قبل المتكلم ، فهو في الواقع معمول له بالمفعولية، والناطق قد يرفع وينصب ويجر دون ثبات فيختلط المعنى ، فلو كان هو المؤثر لما أخطأ ولتساوى الناس فيه ، ودليل العمل للمعنى دون اللفظ مخالفته الواقع في عدد من التراكيب اللغوية كإضافة المصدر لمفعوله نحو قوله تعالى ﴿ كَالَّذِي يُنفِقُ مالَهُ رِئَآءَ النَّاسِ ﴾[1] فـ"رئاء" مصدر مضاف إلى "الناس"، والذي هو مفعول في المعنى، والتقدير: مرائي الناسَ ، فالناس مفعول معنى في كلا التركيبين، الأصلي والمقدر، ولكن المؤثر في إعرابه اللفظ ، فهناك خلاف بين ما إذا ركب تركيب إضافة ، أو تركيب إسناد .

وقد يقول قائل إن المتكلم قد لا يكون معبرا بقوله عن حدث قد وقع ، وإنما يجري تلك الألفاظ على لسانه دون واقع لها، وهو مع ذلك يرفع وينصب ، فيقال : إن الرفع والنصب باعتبار الإخبار الحقيقي بدليل فهم السامع لو طرح عليه قولك: ضربت ، لفهم من ذلك أن ضربا قد وقع من المتكلم سواء أكان موافقا للواقع أو غير موافق، فقواعد لغة العرب بنيت على أنها أخبار لوقائع حقيقية، ثم تطورت باستعمالها في المتخيلات بإنشاء كلام لا واقع له .

[1] . البقرة الآية 263 .

العامل اللفظي والعامل المعنوي .

يقسم النحاة العامل على قسمين : عامل لفظي ويعني به النحويون العامل المذكور في الجملة كالفعل في ضرب زيد ، وقام علي ، ويعنون بالعامل المعنوي ما ليس ملفوظا ولا مقدرا في الجملة كعامل الرفع في المبتدأ والفعل المضارع ، وفي هذا البحث لا أريد أن أقف على هذا بل أناقش العامل الذي جعل الألفاظ عند تركيبها إما بإسنادها أو الإسناد إليها يتغير آخرها من السكون إلى الرفع أو النصب أو الجر ، وتتلخص فرضيات تقسيم العامل إلى أربعة أقسام فإما أن يكون العامل :

1 – اللفظ المذكور في الجملة وهو ما ارتآه جمهور النحاة للتسهيل على متعلمي قواعد اللغة، ولم يريدوا بذلك أنه العامل الحقيقي أو غير الحقيقي .

2 – اللفظ المقدر في الجملة بما يناظره ، إذ كل معمول له عامل يعمل فيه ، ولا وجود لعامل في الظاهر، فقدر النحويون عاملا غير موجود كالابتداء الذي يرفع المبتدأ ، والخلو من الناصب والجازم الذي يرفع المضارع .

3 – المتكلم نفسه الذي هو الظاهر يرفع وينصب ويجر ويجزم ، وكل الألفاظ ما أعرب منها وما لم يعرب معمولة له ، وهذا ما قال به من يرفضون العامل البتة ، إذ ليس لهم عامل من الألفاظ ، وهذا ما لم يقل به علماء النحو القدامى .

4 – المعنى الذي يرمز له اللفظ أو يدل عليه، فإذا اقتضى المعنى فاعلا كان الفاعل نحو: جلس وكتب ونام، وإن لم يقتض فاعلا لم يكن له فاعل نحو : طالما ، قلّما ، قال الكفوي :" قال أبو علي الفارسي "طالما" و "قلما" ونحوهما أفعال لا فاعل لها مضمرا ولا مظهرا؛ لأن الكلام لما كان محمولا على النفي سوغ ذلك أن

لا يحتاج إليه "[1] ، وقال الشيخ خالد الأزهري :" فإن قلت أين فاعل "قلما" قلت: لا فاعل له ، فإن قلت: الفعل لا بد له من فاعل، قلت: أقول بموجبه ، ولكن في غير الفعل المكفوف، فإن قلت: هل لذلك نظير؟ ، قلت: نعم الفعل المؤكد كقوله:

..... أتاك أتاك اللاحقون..... [2]

فاللاحقون فاعل للأول ولا فاعل للثاني" [3] .

وإذا اقتضى العامل مفعولا وأريد ذلك المفعول ظهر نحو: ضرب زيد خالدا ، وإذا لم يكن محط اهتمام الخطاب لم يذكر نحو : ضرب زيد، إذ التركيز في الخطاب على فاعلية زيد دون من وقع عليه الفعل، ومع ذلك فإن العامل يطلب مفعولا، وإن لم تكن لنا حاجة إلى ذكره ، بعكس لو قلنا : فرح زيد ، فإن الفعل هنا لا يطلب مفعولا، ولو تكلفنا وجود مفعول لما كان؛ لأن معنى الفعل يختص بالفاعل دون غيره ، إلا إذا عديناه بالتضعيف فيتغير المعنى، فالفعل بالتضعيف يقع من الفاعل على غيره، وهذا ما أريد أن أثبته في هذا البحث، وهذا يتوافق في المعنى وقول الجرجاني في التعريفات حين عرف العامل بقوله:

: " العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب .

العامل القياسي : ما صح أن يقال فيه : كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني ، وعرفت علته قست عليه ضرب

---

[1] . كتاب الكليات 586 .

[2] . جزء من عجز بيت من الطويل تمامه

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللاَّحِقُّون أحْبِسِ أحْبِسِ

غير منسوب في : الخصائص 103/3 ، أوضح المسالك 18/2 ، همع الهوامع 145/5 .

[3] . موصل الطلاب 144 .

زيد ، وثوب بكر .

العامل السماعي ما يصلح أن يقال فيه : هذا يعمل كذا ، وهذا يعمل كذا ، وليس لك أن تتجاوز كقولنا الباء تجر ولم تجزم وغيرها .

العامل المعنوي : ما لا يكون للسان فيه حظ ، وإنما هو يعرف بالقلب "[1] .

إن الجرجاني يقصد به العامل المعنوي كالابتداء ، ولمَ لا ينسحب قوله هذا على جميع عوامل الإعراب، فالعامل هو المعنى الملحوظ في القلب بحيث لو أخطأ المتكلم فالحكم باق على ما هو عليه بما يقتضيه معنى العامل، فإن كان مرفوعا فحكمه الرفع ، وإن كان منصوبا فحكمه النصب، ولا عبرة بقول المتكلم ، إذ خطؤه يقلب المعنى ويخلط على السامع دون هدم للقاعدة التي تنص على الحكم فلو قال قائل: ضرب زيدا ، وهو يريد أن زيدا الفاعل، لا زال حكمه حكم الرفع في أن ضرب يطلبه فاعلا لا مفعولا، ولعلي أقتنص ما يؤيد أن العمل في المعنى من قول ابن جني :" مثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ، ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً ، فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل"[2] ، وقال: " فالإعـراب أيضاً كلــه مجتمــع على جريانه على حرفـــه، قيل: هذا عمل لفظي،

---

[1] . التعريفات 189 .

[2] . الخصائص 109/1 .

والمعاني أشرف من الألفاظ "[1] ، فالعامل يستلزم ، والمتكلم يراعي هذا الاستلزام ، فهو الذي يرفع وينصب ولكن بموجب ما يقتضي العامل ، فإن خالف المتكلم ما يستلزمه العامل فقد أخطأ، والإعمال يعم أصناف الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف .

أولا : **الأفعال**

الأصل في العمل للفعل؛ لأنه الحدث الذي يقع ويخبر عنه بالإسناد ، فأوضح ما تكون العوامل ظاهرة في الجمل الفعلية، فالفعل حدث مخبر به يستلزم فاعلا للفعل وقد يستلزم مفعولات مباشرة أو غير المباشرة ، فكل ما في الكون أحداث تسند إلى فاعليها ثم يخبر بها عن ذلك الحدث ، فلا يتصور أن يكون هناك فعل ما في أي زمان أو مكان ولا فاعل قال المبرد :" ولم يجز حذف الفاعل لأَنَّ الفعل لا يكون إلاَّ بفاعل فحذفت المفعول من اللفظ؛ لأَنَّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه نحو قام زيد، وتكلَّم عبد اللّه، وجلس خالد ، وإِنَّما فعلت هذا بالمفعول في الصلة؛ لأَنَّه كان متَّصلا بما قبله فحذفته منه كما تحذف التنوين"[2] ، وقال الأنباري :" لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه"[3] ، ولهذا فإن جمهور النحاة يقعدون قاعدة أن الفاعل لا يحذف أبدا، بينما جوز حذفه الكسائي مستشهدا بقول الشاعر :

---

[1] . الخصائص 176/1 .

[2] . المقتضب 19/1 .

[3] . أسرار العربية 90 .

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلَى قَطَرِيّ لا إخَالُكَ رَاضِيَا[1]

أي: إن كان لا يرضيك ما جرى، أو ما الحال عليه[2] ، قال المرادي :" ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقا"[3] ، ورده ابن مالك قال :" لأن كل موضع ادعي فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف"[4]، فالفاعل يضمر ويستتر في الفعل فنقول جلس ، كتب ، نام ، علم ، وكلها ألفاظ تدل على أحداث لها فاعلوها إلا إن أراد المتكلم تجريدها عن التركيب فلا يسندها، كأن يريد بذلك التمثيل بها لا إسنادها نحو قول القائل: الأفعال الماضية نحو: ضرب، وقام، فالفعلان مجردان عن مضمون معناهما فلا يمثلان حدثا ، وبالتالي فهما لا يستلزمان فاعلا ولا مفعولا، وإن حذف لفظا وأريد معناه فإنه في حكم الوجود، ولأجل ذلك تغير صورة الفعل فيصير على هيئة المبني للمجهول يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، ويحل المفعول محل الفاعل، قال العكبري :" وإنما غير لفظ الفعل ليدلَّ تغييره على حذف الفاعل"[5] .

إن العامل في صورة الجملة الفعلية ظاهر أكثر منه في صورة الاسمية ، فالعامل في الجملة الفعلية ظاهر مستفتح به، وأما في الاسمية فيحتاج إلى إيضاح

---

[1] . البيت من البحر الطويل لسوار بن المضرب في : الكامل في اللغة الأدب 409/1 ، المقاصد النحوية 451/2 ، وبلا نسبة في : شرح التسهيل لابن مالك 123/2 ، خزانة الأدب 176/3 .

[2] . انظر: المحتسب قي شواذ القراءات 237/2.

[3] . توضيح المقاصد والمسالك 585/2 . وانظر: شرح الكافية الشافية 600/2 .

[4] . شرح الكافية الشافية 600/2 . .

[5] . اللباب في علل البناء والإعراب 157/1 .

حتى يتبين فيه العامـل من المعمـول ، فـ"الفعل" : حدث وقع من فاعل ، فالجملة تحكي صورة الحدث، ولو لم يتكلم عنه أصلا، وحين يتصدّر اسم هذا الحدث – الفعل – جملتَه في الكلام فإن أول ما يحتاجه هو من قام به نحو : صعد ، وشرب، صاح، إن ذكرت هذه الأفعال فإنها تستدعي بيان مَن فعلها ، فالصعود قد يكون من إنسان، أو حيوان، فيذكر بجنسه أو بعين أفراده فيقال: صعد الإنسان إلى القمر، صعد زيد إلى أعلى الشجرة ، وصعد القط فوق الشجرة ، فالفعل صعد يستلزم فاعلا له في اللفظ؛ لأن الواقع قد تم وانتهى، ولم يبق إلا الإخبار عنه، ومن هنا نلحظ أن المؤثر هو الفعل؛ لأن الكلام بمعزل عن الواقع ما هو إلا حكاية له، والمتكلم ليس بصانع للحدث، وإنما صانع الحدث هو فاعل الفعل، ثم إن المتكلم من خلال كلامه يلتزم أنساقا لغوية التزمتها العرب في كلامها، وبنيت عليها قواعد اللغة حتى يتوافق كلام المتكلم الواقع الذي يحكيه، بمعنى أنه لا بد من نطق الاسم مرفوعا إن كان بعد الفعل، وهو فاعل له، ولا يمكنه غير ذلك، أي: أن الذي جعله ينطقه مرفوعا هو الفعل، كما أن المبتدأ يجعل الناطق يرفع ما بعده ، وما المتكلم إلا سائر نهج ما تقتضيه قوانين تلك المركبات اللغوية، فإن خالف المتكلم تلك القواعد المستلزِمة للإعراب وقع الخلل في إيصال المعنى للسامع، فإن قال المتكلم: ضرب زيد ، وهو يريد مفعولية زيد لا فاعليته ، فهم السامع غير ما أراده المتكلم .

وكما أنه لا بد للفعل من فاعل فقد يتجاوز تأثير بعض الأفعال فاعلها بحيث تقتضي أن يكون لها مفعولا لاقتضاء أثرها المعنوي، فـ"الضرب" فعل لا بد أن يكون بين اثنين، الأول الفاعل للضرب، والثاني ما وقع عليه الضرب ، وهي التي تسمى الأفـعال المتعديــة، فالفعل "ضرب" يقتضي أن نقول : ضرب زيد خالدًا ،

عكس ما إن قلنا: فرح زيد، إذ الفرح لا يتعدى صاحبه، وأما الذي استدعى "خالدا" هو الفعل "ضرب" ، والمتكلم للغة يتكلم بالمتعدي واللازم ، والملاحظ أن كثيرا من المتكلمين لا يفرقون بين المتعدي واللازم حتى نقول إن المتكلم هو الذي يرفع أو ينصب، وهو مع ذلك لا يأتي بمفعول للّازم ، ولا يَحذِف المفعول إن قصده في كلامه، فإن تضمن الفعل القاصر معنى الفعل المتعدى تعدى بتعديه قال الكفوي :" جاز تضمين اللازم المتعدي مثل﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[1] فإنه متضمن لـ"أَهْلَكَ" ، قال المبرد وثعلب: سفه بالكسر متعدٍ، وبالضم لازم، قد تغلب المتعدي بنفسه على المتعدي بغيره كما في قوله تعالى﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾[2] إذ يقال: ركبت الدابة وركبت السفينة" [3]، وفي قوله تعالى﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمَا﴾[4] ضمن الفعل قطع معنى صير فنصب مفعولا ثانيا[5]، وفي قوله قوله تعالى:﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ﴾[6]ضمن الفعل "بدّل" معنى أعطى فنصب مفعولين[7]، وفي قوله تعالى﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[8] قال ابن القيم:" قيل "في" بمعنى الباء، أي: يكثركـم بذلك، وهذا قول الكوفيين، والصحيح أنها

---

(1) . البقرة الآية 129 .

(2) . الزخرف الآية 11 .

(3) . كتاب الكليات 1003 .

(4) . الأعراف الآية 160 .

(5) . انظر: تفسير البيضاوي 577/1 .

(6) . الأعراف الآية 94 .

(7) . انظر: روح المعاني للألوسي 9/9 .

(8) . الشورى الآية 9 .

على بابها، والفعل متضمن معنى ينشئكم، وهو يتعدى بـ"في" كما قال تعالى : ﴿ وَنُنْشِئَكُمْ فِي ما لا تَعْلَمُونَ ﴾[1] ، وهذا يدلل على الإعمال يرجع إلى المعنى، ولأصالة الفعل في العمل فإنه يعمل متقدما ومتأخرا فنقول: زيدا ضرب ، ونحوًا قرأ ، على غير بعض العوامل الأخرى المحمولة على الفعل فلا تعمل إلا متقدمة .

ثانيا - الأسماء

إن الأسماء في طبيعتها لا تعمل لأنها ذوات ، والذات مجردة عن حدثها لا تطلب معمولات، لأنها لا أثر لها، وإنما الأثر لما يحدث منها، فنحو "محمد" ليس بحدث حتى يطلب فاعلا، أو يقع أثره على مفعول، وإنما هو اسم جامد لا يدل على معنى الفعل ولا على زمنه، وليس في تأويل الفعل، بل يدل على جثة ، لذا فإنه لا يطلب معمولا إلا في حدود معينة، ولها تأويلاتها كعمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ على رأي الكوفيين أنهما يترافعان[2]، فلا يقال: محمد زيد عليا عليا ، ولا السماء المطر ، ويراد به فاعلية زيد والمطر ، ومفعولية علي ، ولكنه يعمل إذا اشترك في الفعل في إحدى خصائصه كأن يكون له أحد مدلولات الفعل ، وذلك في الأسماء المشتقة كاسم الفاعل واسم المفعول قال العكبري :" وإنما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله مثل أن يكون خبرا، أو حالا، أو صفة، أو صلة، أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام؛ لأنه ضعيف في العمل لكونه فرعا فقوي بالاعتماد وقال: الأخفش وطائفة معه يعمل

---

[1] . الواقعة الآية 64 .

[2] . الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1 .

وإن لم يعتمد لقوة شبهه بالفعل"[1] ، ويقول الرضي :" أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة فيعطي عمل الأفعال التي فيه معناها "[2]، والعمل في الأسماء محمول على الأفعال قال الرضي :" وأما اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، أو المصدر، أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور فهي أيضا لا ترفع بالذات ، بل بالحمل على الفعل"[3] ، وقال: " إنما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه، وكان حق المنصوب أيضا ألا يتصل إلا بالفعل، أو الأسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه[4]، وقال:"أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة فيعطي عمل الأفعال التي فيه معناها"[5]، ولذا اختصت الأسماء المشتقة دون الأسماء الجامد لتضمنها معنى الفعل، فاسم الفاعل مثلا يتضمن معنيين: الاسمية، ومعنى الفعل وحروفه :

الأول : الاسمية

كون هذا اللفظ اسما يعرف وينكر فنقول: الضارب وضاربٌ ، ويضاف نحو: عصاة الضارب ، ويضاف إليه نحو : ضارب الرجل ، ويجر بحرف الجر فنقول:

---

[1] . اللباب 1/440 .

[2] . شرح الرضي على الكافية 103/1 .

[3] . المصدر نفسه 428/2 .

[4] . المصدر نفسه 428/2 .

[5] . المصدر نفسه 103/1 .

أمسكت بضارب الرجل ، ويبتدأ به فيخبر عنه فيقال: الضارب محبوس، ويقع عليه الفعل، رأيت الضارب، واسم الفاعل علم غير معين على فاعل الفعل، بل يدل عليه بزيادة الألف، ولذا يسميه النحاة ألف الفاعل ، وكذا اسم المفعول فوزن "مفعول" بزيادة الميم والواو علم على مفعول به دون تعيين، وأما المصدر فهو أقرب إلى الفعل إذ هو علم الحدث ذاته، فلا يقال: ضرب، ولا علم، إلا إن كان هناك ضرب، وعلم، ولذا جعله النحاة أصل الاشتقاق .

الثاني : تضمنه معنى الفعل وحروفه

المصدر أقرب الأسماء إلى الأفعال فهو يحوي حروف الفعل، وعلم عليه، فضرب من الضرب، وخرج من الخروج، ونصر من النصر، واسم الفاعل متضمن لحروف الفعل فـ"عالم" مشترك مع "علم" في العين واللام والميم ، وناصر مشترك مع "نصر" في النون والراء والصاد ، بزيادة الألف ، واسم المفعول من الفعلين السابقين يشترك معهما أيضا، ويزيد على الفعل بالميم والواو فيقال: معلوم ومنصور، ومن ناحية المعنى فاسم الفاعل يفيد معنى الفعل بزيادة الفاعلية، واسم المفعول يفيد معنى الفعل بزيادة المفعولية، فعمله مأخوذ من عمل الفعل للاشتراك الذي بينهما فيرفع فاعلا نحو: ضارب زيدا ، فاسم الفاعل رافع لضمير مستتر تقديره "هو"، وزيد مفعول به لاسم الفاعل، ويعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع نائب فاعل نحو: عز من كان مكرما جاره ، محمودا جواره[1] ، فـ"جاره" مرفوع باسم المفعول، و"جواره" مرفوع بـ"محمودا" ، وبعض الأسماء الجامدة تعمل لتضمنها معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة لتضمنها معنى أشير قال

[1] . جامع الدروس العربية 460/1 .

تعالى ﴿ فَتِلْكَ بِيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾[1] ، فـ"خاوية" حال معمولة لاسم الإشارة ، ويعمل الاسم المضاف إليه في الاسم المضاف الجر مناب الحرف الذي يتضمن معنى الفعل "أضيف" أو"نسب" نحو: مال زيد، بمعنى أضفت أو نسبت المال لزيد، فلام الجر أوصلت أثر الفعل لزيد، لأن الفعل لا ينصب إلا مفعولا واحدا ، وقد أخذ مفعوله وهو "زيد"، وعندما لم يذكر الفعل تضمن اللام معناه وعمل في الاسم المضاف إليه الجر نحو: المال لزيد ، ثم حذف اللام وأضيف المال لزيد مباشرة فقيل: مال زيد ، فالاسم المضاف إليه لم يعمل في المضاف إلا بعد حذف اللام قال الكفوي :" والمذهب الصحيح من المذاهب أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لكن بنيابته عن حرف الجر، وكونه قائما مقامه ، وكونه بدلا منه"[2] ، وقال الأنباري:" وأما جر المضاف إليه فلأن الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى "من" وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه فعمل في المضاف إليه الجر كما يعمل حرف الجر"[3] .

ثالثا – الحرف

الحرف لا معنى له في ذاته حتى يكون لمعناه أثر في الواقع ، فحروف المعاني التي تضمنت معان من خلال التركيب، اكتسبتها منه، لا من ذاتها ، وإن اقترنت بها بعض الأحيان كالظرفية في "في" ، والاستعلاء في "على" ، فهي مشابهة في الأصل حروف المباني ، فالباء للسببية، كالباء إحدى حروف الهجاء،

---

[1] . النمل الآية 54 .

[2] . كتاب الكليات 132 .

[3] . أسرار العربية 279 .

ولكن لما كان الفعل في حاجة إلى إيصال أثر الفعل إلى معمول لم يستطع الوصول إليه بذاته ، استعمل الحرف وسيلة له نحو : تمتعت بالسفر ، فـ"تمتع" فعل لازم لا يصل أثره إلى مفعول ، فلا يقال : تمتعت السفر ، كما يقال: ضربت الطفـــل ، فمعنى التمتع وقع من الفاعل وعلى الفاعل ، فالفاعل صدر منه التمتع وعليه وقع، وإنما السفر حصل بسببه التمتع، فكانت الباء مفيدة لهذا المعنى، وحل ما كان سببا محل المفعول ولكنه بواسطة الحرف، ونحو: ذبحت الشاة بالسكين ، ففعل الذبح وقع على مذبوح وهو الشاة، وكانت وسيلة الذبح السكين، فحل الحرف محل العامل في العمل ، والحرف في العمل على قسمين .

1 – ما أوصل أثر الفعل في العمل إلى المعمول كحروف الجر، ويضاف إلى الجملة بسببه معنى جديدا كالسببية والظرفية والمجاوزة والاستعلاء وغيرها من المعاني التي عددها النحاة في معاني الحروف، فالحرف وسيلة للفعل في إضفاء معنى جديد لا يدل عليه بنفسه، فالذبح معنى لا بد له من وسيلة، والظرفية معنى إضافي وهي زمن أو مكان حصول الحدث لا يدل عليه الفعل، وكذلك المجازية، فإن قلت : في الحديقة ولم يكن في نية المتكلم أي فعل قد وقع فيها ، فلا فائدة من الظرفية ، فالظرفية مبينة لمكان أو زمان حدث قد وقع ، ولم يكن هناك فعل فلا معنى إذا للظرفية، وإن فهمت الظرفية من "في" فإنما لكثرة استعمالها فيه وارتباطها به .

2 – ما تضمن معنى الفعل وحل محله

من الحروف التي تتضمن معنى الفعل وتحل محله الحروف الناسخة كـ"إن" وأخواتها فإنها عملت عمل الفعل في الجملة وشبهت بالفعل من وجوه من ذلك تضمنها معنى الفعل قال المبرد:" فهذه الحروف مشبهة بالأفـعال، وإنـما أشبهتها؛

لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها من المعاني الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفـعال، وهي في القوة دون الأفـعال؛ ولذلك بنيت أواخـرها على الفتح كبناء الواجب الماضي"[1] ، وقال الأنباري : "والوجه الخامس أن فيها معاني الأفعال، فمعنى "إن" و "أن" حققت، ومعنى "كأن" شبهت، ومعنى "لكن" استدركت ، ومعنى "ليت" تمنيت ، ومعنى "لعل" ترجيت ، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة وجب أن تعمل عمله ، وإنما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات "[2] ، وعمل الحرف يحتاج إلى مزيد من حيث كونه يعمل في الاسم ، ويعمل في الفعل أيضا كالحروف الناصبة للفعل المضارع .

خاتمة

إن هذا البحث ما هو إلا محاولة للتعرف والتعريف بالعامل النحوي الذي طالما دار حوله الجدل بين النحاة قديمهم وحديثهم من مناصر لوجوه ، وناف له وإن كان النفي متفاوتا بينهم، بوجه من الوجوه، أو على الإطلاق، والناظر في العربية ألفاظها ومعانيها، وتراكيبها لا يمكنه نفي وجود هذا العامل مطلقا، ومن خلال هذا البحث يمكن أن نستخلص الآتي :

1 – وجود العامل النحوي في نحو لغة العرب، وأنه المؤثر الأساسي في الإعراب.

---

[1] . المقتضب 108/4 .

[2] . أسرار العربية 148 .

2 – العامل النحوي هو المعنى الذي ينبئ عنه اللفظ لا اللفظ ذاته .

3 – طبيعة الأشياء ترفض نفي وجود العامل النحوي، بل تثبته وتقوي قول القائلين به .

4 – القول بأن اللفظ هو العامل قول تنقصه الدقة إلا إن قلنا: إن المراد هو المعنى فأطلق اللفظ وأريد معناه .

5 – انتفاء قول من يقول إن العامل هو المتكلم لارتكابه الخطأ أثناء الكلام، ولو أخذ على ظاهر قوله لتغيرت مفاهيم ما يريد .

وفي الختام فإن هذا البحث ما هو إلا مجرد فتح باب لمزيد من البحوث حتى ينجلي أمره ويتضح فهمه وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

المصادر

1 - أسرار العربية للأنباري ، تـح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي ، دمشق1957م .

2 - الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تح: عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. الثالثة 1988م .

3 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي لناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ، تح : محمد صبحي حسن حلاق، محمد أحمد الأطرش ، دار الرشيد ، مؤسسة الإيمان: بيروت ، ط . الأولى 2000م .

4 - أوضح المسالك ، تح : د/ هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،ط . الثانية1994م .

5 - الإنصاف في مسائل الخلاف لعبد الرحمن بن محمد الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية : صيدا بيروت 1987م

6 - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تح : مجموعة من المحققين، دار الهداية .

7 - التعريفات للجرجاني ، تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط. الأولى 1405 .

8 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي ، تح: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ط . الأولى 1422هـ 2001م .

9 - جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني .

10 - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي ، دار صادر ، بيروت .
11 - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ،تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952م .
12 - روح المعاني للألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
13 - التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ط. الأولى ، 1405، لبنان – بيروت .
14 - شرح التسهيل لابن مالك ، تح : د/ عبد الرحمن السيد د/محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان ، ط . الأولى 1410هـ - 1990م.
15 - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط. الأولى 1421هـ - 2000م .
16 – شرح الرضي على الكافية لرضي الدين الاسترابادي، تح: يوسف حسن عمر ،جامعة قار يونس 1398هـ - 1978م .
17 - شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح. عبد المنعم أحمد هريدي ، مكتبة الثقافة الدينية
18 - الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد ، تح: حنا الفاخوري . دار الجيل ، بيروت . ط. الأولى 1997م .

19 - كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية 1982م .
20 - كتاب سيبويه لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تح:عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط. الأولى .
21 - كتاب الكليات لأبى البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق: عدنان درويش محمد المصري ، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثانية - 1419هـ - 1998م.
22 - اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، دار الفكر، دمشق ، ط.الأولى 1995م ، تح: غازي مختار طليمات .
23 - لسان العرب لسان العرب لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط. الثالثة1414هـ .
23- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح: محمد عبد القادر عطا ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط . الأولى1419هـ / 1998م
25 - المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ، تح: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية .
26 - مفردات الراغب الأصبهاني .
27 - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للإمام محمود العيني مطبوع مع خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر، بيروت، ط. الأولى .
28 - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

29 - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ، تح: محمد إبراهيم سليم ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ، مصر .
30 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تح: د/عبد العال سالم مكرم ، عبد السلام هارون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط .الثانية1987م .

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	الشباب ومشكلات المجتمع "الأسباب وسبل مواجهتها"	د/ عبد السلام مهنا فريوان	6
3	المؤاجرة أو الإجارة في الشريعة الإسلامية	د/ أحمد عبد السلام ابشيش	49
4	رؤية إلى العامل النحوي من خلال المعنى	د/ صالح حسين الأخضر	72
5	العملية التدريسية بين الطرائق والاستراتيجيات	د/ جمعة محمد بدر	97
6	القراءات التفسيرية	أ/ إمحمد علي مفتاح	130
7	الأسس واللوغرتيمات وخواصها الأساسية وطرق تقديمها وعرضها وتدريسها لغير المتخصصين	د/ عادل بشير بادي	147
8	التقديم والتأخير بين عناصر الجملة ودوافعه الدلالية	د/ عبد الله محمد الجعكي	171
9	مشكلات التربية العملية بالجامعة الأسمرية الإسلامية	جمال منصور بن زيد	192
10	تقويم مستوى أداء الطالب المعلم ببعض أقسام التربية البدنية بجامعتي المرقب والجبل الغربي	د/ عطية المهدي أبو الأجراس وآخرون	231

الفهرس العدد 4

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
11	اختلاف النحاة في 'حاشا" التنزيهية بين الاسمية والفعلية "استعراض المذاهب وأدلتها"	د/ محمد إمحمد أبو راس	263
12	الأثر الدلالي للحذف في نماذج من شعر الفزاني	د/ محمد سالم العابر	285
13	الأحكام الاجتهادية وعلاقتها بالمقاصد الشرعية "دراسة أصولية"	أ/ عائشة محمد الغويل	308
14	من وجوه التوسع في العربية "عرضا وتتبعا"	أ/ حنان علي بالنور	332
15	أثر اختلاف مطالع القمر في بدء الصيام والإفطار	د/ سليمان مصطفى الرطيل	358
16	جماليات البنية الإيقاعية في القرآن الكريم "دراسة في الجزء الأخير من سورة مريم"	د/ المهدي إبراهيم الغويل	394
17	الفكر الوسواسي والسلوك القهري" المفهوم – الأنواع – أساليب العلاج"	د/ عبد السلام عمارة إسماعيل	411
18	Financial Disclosure in the annual reports of Libyan Banks from Users' perspectives	د/ موسى كريبات	424
19	Investigating grammatical mistakes in liyan learners' written discourse in al mergeeb university	أ/ رمضان الشلباق	454
20	Teaching pre- service teachers critical reading through the newspapers	د/ انتصار الشريف وآخرون	468
20	Using blogs in English language teaching and teacher education programs	د/ انتصار الشريف وآخرون	479
21	الفهرس		498

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.
And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.